الأمم المتحدة

A/RES/67/228*

Distr.: General
9 April 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ٢٦ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/67/443*)]

٦٧/٢٢٨ - التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[١]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢] وجدول أعمال القرن ٢١[٣] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٤] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٦] وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٧] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة

---

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ - ٢/١٩، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

الرجاء إعادة الاستعمال

العالمي لعام ٢٠٠٥[٨] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٩] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١٠] وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١١] وإلى قراريها ١٧٨/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٢٠/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[١٢]،

وإذ تشير إلى قراريها ٢٢١/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بالسنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣، و ٢٢٢/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ المتعلق بالسنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمات الغذاء التي تحدث في مناطق مختلفة من العالم وتؤثر في البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، وآثارها في الأمن الغذائي والتغذية والتي يتوجب على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي التصدي لها على نحو شامل منسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ تكرر تأكيد أن السببين الجذريين لانعدام الأمن الغذائي هما الفقر وعدم الإنصاف، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله التقلب المفرط في أسعار الغذاء من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وبلوغ هدف خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٣]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا إلى الإسراع في خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية إلى

---

(٨) القرار ١/٦٠.

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٠) القرار ١/٦٥.

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الثاني.

(١٢) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(١٣) A/57/499، المرفق.

النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٤]،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ ترحب بالمبادرات والالتزامات الوطنية والإقليمية والدولية الهادفة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة بتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية يمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الالتزامات المالية والمتعلقة بالسياسات المبينة في مبادرة لاكيلا للأمن الغذائي، وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية الذي يهدف إلى التعجيل بتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الزراعة في أفريقيا وتوسيع نطاق استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الأخرى التي يمكن أن تزيد من الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام وتحد من المخاطر التي تواجهها الاقتصادات والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠، إعلان أبوجا المتعلق بتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا الذي أقره المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في دورته العادية الثامنة عشرة والذي دعي فيه، في جملة أمور، إلى تجديد الالتزام بتخصيص مزيد من الموارد في الميزانيات الوطنية لقطاع الزراعة وإلى اعتماد برامج للتعجيل بتنمية سلاسل الأنشطة المتعلقة بالسلع الأساسية الغذائية الاستراتيجية المولدة للقيمة وبناء نظم تنافسية للإمدادات الغذائية وتقليل الاعتماد على الواردات من الأغذية،

وإذ تؤكد أهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل زيادة تكافؤ الفرص للجميع في التجارة الزراعية عن طريق إتاحة فرص أكبر للوصول إلى الأسواق والحد بشكل كبير من الدعم الوطني الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض الضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، على النحو

---

(١٤) القرار ٢/٥٥.

المنصوص عليه في برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[١٥] وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وإعلان هونغ كونغ الوزاري،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وإذ تشدد على ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، ولا سيما احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون أوضاعا هشة،

وإذ تؤكد أهمية حفظ قاعدة الموارد الطبيعية للأمن الغذائي،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من الكارثة الإنسانية الواسعة النطاق التي لا يزال يواجهها ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،

وإذ تأخذ في اعتبارها الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ في الأمن الغذائي والأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي بطريقة تتسق مع الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني،

وإذ تقر بحدوث فاقد من الأغذية وهدر يقدران بـ ١,٣ بليون طن سنويا في البلدان المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل على السواء عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية وفي مرحلة الاستهلاك، وإذ تسلم بضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الفاقد والمهدر من الأغذية قبل الحصاد وبعده،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بصفتها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تسلم بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين وصيادو الأسماك والرعاة والمشتغلون بالحراجة، يمكن أن يسهموا بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة باضطلاعهم بأنشطة إنتاج سليمة بيئيا، وأن يعززوا الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للفقراء وأن ينشطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد،

وإذ تسلم أيضا بالدور المهم والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف

---

(١٥) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي واستخدامهما على نحو مستدام لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة والتكامل الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ ترحب بنتائج الدورة (الاستثنائية) الثامنة والثلاثين للجنة الأمن الغذائي العالمي التي عقدت في روما في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ وأقرت فيها اللجنة المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٦] وبنتائج الدورة التاسعة والثلاثين للجنة التي عقدت في روما في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ تحيط علما بتقريري فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي عن الأمن الغذائي وتغير المناخ وعن الحماية الاجتماعية للأمن الغذائي وبالاختصاصات المعتمدة لعملية تشاور شاملة للجميع في إطار اللجنة لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول وضمان السيطرة عليها على نطاق واسع،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٧]؛

٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين الممارسات الزراعية المستدامة والسياسات المتعلقة بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

٣ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية أن تحدد البلدان النامية استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي والتغذية يشكلان تحديا عالميا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، وأن أي خطط للتصدي للتحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يتعين أن يتم وضعها وتصميمها وتولي زمام أمرها وتوجيهها وتشكيلها في إطار وطني بالتشاور مع الجهات المعنية الرئيسية كافة على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي والتغذية وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

---

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة (CL 144/9(C 2013/20، التذييل دال.

(١٧) A/67/294.

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج التي تندرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١٨]، وبخاصة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

٥ - **ترحب** بالمبادرة المتعلقة بتحدي القضاء على الجوع التي أعلنها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة باعتبارها رؤية لمستقبل خال من الجوع؛

٦ - **ترحب أيضا** بإعلان الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٢١ سنة ٢٠١٣ السنة الدولية للكينوا وببدء أنشطة تلك السنة عالميا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وتشجع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات المعنية الأخرى على الاستفادة من الأنشطة التي يضطلع بها في إطار السنة باعتبارها وسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز والشعوب الأصلية الأخرى والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير التغذية والقضاء على الفقر والتوعية بإسهام تلك المعارف في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى تبادل الممارسات الجيدة في تنفيذ الأنشطة خلال السنة، على النحو المبين في الخطة الرئيسية لأنشطة السنة المعنونة ”مستقبل مغروسة بذوره منذ آلاف السنين“[١٩]، وتشير إلى الفقرة ٣ من تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن دورته ١٤٤[٢٠]؛

٧ - **تحيط علما** بتقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة عن دورته ١٤٤ الذي يؤكد أهمية دعم المنظمة لنظم التراث الزراعي الهامة على صعيد العالم؛

٨ - **ترحب** بحركة تحسين مستوى التغذية التي تشجع على زيادة الالتزام السياسي والاتساق بين البرامج للحد من الجوع ونقص التغذية على الصعيد العالمي، مع التشديد على التصدي لنقص التغذية لدى النساء، وبخاصة الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الثانية؛

٩ - **تؤكد** ضرورة التصدي على جميع المستويات للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بالتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية الزراعية وعواقبها على الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

---

(١٨) A/57/304، المرفق.

(١٩) A/67/553، التذييل.

(٢٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة CL 144/REP.

١٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية على نحو مستدام على الصعيد العالمي في الوقت الذي تلاحظ فيه تنوع الظروف والنظم الزراعية، بطرق منها تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية وتعزيز التعاون الدولي، وبخاصة لصالح البلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية؛

١١ - **تشجع** جميع الجهات المعنية على المشاركة في عملية التشاور والتفاوض الشاملة للجميع داخل لجنة الأمن الغذائي العالمي لوضع مبادئ للاستثمار الزراعي المسؤول الذي يعزز الأمن الغذائي والتغذية ولضمان تولي زمام تلك المبادئ على نطاق أوسع، مع مراعاة الأطر القائمة، مثل مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والبنك الدولي؛

١٢ - **تسلم** بضرورة زيادة قدرة إنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي على مواجهة تغير المناخ، وتشجع على بذل جهود على جميع الصعد لدعم الممارسات الزراعية المراعية للمناخ، بما في ذلك زراعة الأحراج واستغلالها والزراعة الحافظة للموارد ومخططات إدارة المياه والبذور المقاومة للجفاف والسيول والإدارة المستدامة للثروة الحيوانية، بما في ذلك قدرة الفئات المستضعفة والنظم الغذائية على الصمود، الأمر الذي يمكن أيضا أن تترتب عليه آثار إيجابية على نطاق أوسع، مع التشديد على أن التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته شاغلان وهدفان رئيسيان لجميع المزارعين ومنتجي الأغذية، ولا سيما صغار المنتجين؛

١٣ - **تعيد تأكيد** ضرورة السعي على نحو جاد إلى اتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي والأمن التغذوي يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع في أوساط أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي؛

١٤ - **تشجع** على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وتؤكد في هذا الصدد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١٥ - **تعيد تأكيد** ضرورة التشجيع على التوسع بصورة كبيرة في البحوث المتعلقة بالغذاء والتغذية والزراعة والخدمات الإرشادية والتدريب والتعليم وتمويلها من جميع المصادر، لتحسين الإنتاجية الزراعية والاستدامة الزراعية من أجل تعزيز الزراعة باعتبارها قطاعا رئيسيا من القطاعات المعززة للتنمية ولبناء القدرة على الصمود لضمان التعافي بشكل أفضل من آثار الأزمات والصدمات، بطرق منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه لزيادة أثره في التنمية ودعم نظم البحث الوطنية والجامعات ومؤسسات البحوث الرسمية وتشجيع نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها والتبادل الطوعي للمعارف والممارسات والبحوث من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته وتحسين إمكانية الحصول بشكل منصف على نتائج البحوث والتكنولوجيات بشروط متفق عليها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ الموارد الوراثية؛

١٦ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في مجال الزراعة، في الوقت الذي تلاحظ فيه مع القلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بموارد ومدخلات وخدمات كثيرة، وتؤكد ضرورة بذل الجهود من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء الريفيات وتعزيز تلك الجهود، بما في ذلك الاحتياجات المتصلة بالغذاء والأمن الغذائي لهن ولأسرهن، وكفالة تمتعهن بمستويات معيشة ملائمة وتهيئة ظروف عمل لائقة وإتاحة سبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٧ - **تدعو** الحكومات والمنظمات الدولية إلى أن تعزز، حسب الاقتضاء وبالتعاون مع التعاونيات والمنظمات التعاونية، نمو التعاونيات الزراعية عن طريق تيسير إمكانية الحصول على التمويل الميسر واتباع تقنيات الإنتاج المستدامة والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية والري وتعزيز آليات التسويق ودعم مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية؛

١٨ - **لا يزال يساورها بالغ القلق** إزاء تكرار انعدام الأمن الغذائي في مناطق مختلفة من العالم واستمرار تأثيره سلبا في الصحة والتغذية، وبخاصة في القرن الأفريقي ومنطقة الساحل، وتؤكد في هذا الصدد الضرورة الملحة لبذل جهود مشتركة على جميع المستويات للتصدي لهذا الوضع بطريقة متسقة وفعالة؛

١٩ - **ترحب** بمبادرة التحالف العالمي لزيادة القدرة على الصمود في منطقة الساحل التي تهدف إلى زيادة قدرة الفئات المستضعفة من سكان منطقة الساحل على الصمود عن طريق زيادة أوجه التآزر بين الإجراءات المتخذة في حالات الطوارئ والاستراتيجيات الطويلة الأجل الهادفة إلى التصدي للأسباب الجذرية لأزمات الغذاء،

بالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل؛

٢٠ - **تلاحظ** التحديات التي تواجهها الشعوب الأصلية في سياق الأمن الغذائي، وتهيب في هذا الصدد بالدول أن تتخذ إجراءات خاصة لمكافحة الأسباب الجذرية لارتفاع مستويات الجوع وسوء التغذية لدى الشعوب الأصلية أكثر من غيرها؛

٢١ - **تسلم** بالإسهام الذي قدمته حتى الآن نظم الإنذار المبكر، وتؤكد ضرورة تعزيز موثوقية هذه النظم وآنيتها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان قليلة المنعة بوجه خاص في مواجهة الارتفاع المفرط في الأسعار وحالات الطوارئ الغذائية؛

٢٢ - **تسلم أيضا** بأهمية توافر معلومات آنية دقيقة شفافة للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتلاحظ المبادرات العالمية والإقليمية التي تشمل نظام معلومات الأسواق الزراعية ومنتدى الاستجابة السريعة التابع له اللذين تستضيفهما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ونظام معلومات الأمن الغذائي التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا وبرنامج تبادل معلومات الأمن الغذائي لآسيا والمحيط الهادئ، وتحث المنظمات الدولية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على المشاركة في هذه المبادرات وعلى كفالة العمل على نشر مواد إعلامية آنية عالية الجودة عن أسواق الأغذية؛

٢٣ - **تشدد** على ضرورة إعادة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، وبخاصة في البلدان النامية، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، وتؤكد أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية على نحو أفضل بطرق منها تعزيز إمكانية حصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية ومن يعيشون أوضاعا هشة، على الخدمات الائتمانية وغيرها من الخدمات المالية وتعزيز فرص وصولهم إلى الأسواق وضمان حيازتهم للأراضي وتوفير الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف لهم وحصولهم على التكنولوجيات الملائمة الميسورة التكلفة لأغراض منها ضمان كفاءة الري وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة وجمع المياه وتخزينها؛

٢٤ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على

قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢٥ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد منفتح غير تمييزي منصف من شأنه أن ينهض بالزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث على أن تشجع الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق المجتمعية والوطنية والإقليمية والدولية، وتشدد على أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة الإنمائية وفقا للولاية المنوطة بها سيكون خطوة رئيسية على طريق تحقيق الأمن الغذائي؛

٢٦ - **تؤكد أيضا** ضرورة إزالة القيود المفروضة على الصادرات من الأغذية وإلغاء الضرائب الباهظة على الأغذية التي يشتريها برنامج الأغذية العالمي لأغراض إنسانية غير تجارية وعدم فرض هذه القيود والضرائب في المستقبل؛

٢٧ - **تؤكد كذلك** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واللجان الإقليمية وجميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية الأخرى وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها، وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة من أجل تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي وتوفير التغذية؛

٢٨ - **تؤكد** ضرورة الحد بقدر كبير من الفاقد من الأغذية بعد الحصاد وغير ذلك من الفاقد الغذائي والهدر عبر جميع حلقات سلسلة الإمدادات الغذائية، بوسائل منها زيادة التشجيع على اتباع ممارسات الحصاد المناسبة وتجهيز المنتجات الغذائية الزراعية وتوفير المرافق المناسبة لتخزين الأغذية وتعبئتها؛

٢٩ - **تسلم** بالدور المهم والطابع الشامل للجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي، بما في ذلك في سياق الشراكة العالمية من أجل الأمن الغذائي؛

٣٠ - **تشجع** على بذل جهود دولية وإقليمية ووطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة الإنتاج وإنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٣١ - **تشجع** البلدان على إيلاء الاعتبار الواجب لتنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٦]، بالصيغة التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢؛

٣٢ - **تطلب** إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية أن تكفل، وفقا لولاية كل منها وبأكثر الطرق فعالية من حيث التكلفة، التعجيل بنشر المبادئ التوجيهية والترويج لها؛

٣٣ - **تعيد تأكيد** الالتزامات المقطوعة ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا عن الركب، ولتحقيق الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا؛

٣٤ - **تدعو** الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٣٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي سلط هذا القرار الضوء عليها؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين بندا بعنوان ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية''.

الجلسة العامة ٦١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢